

إدارة التراث العمراني
د. عبدالناصر الزهراني

قضايا بحثية
إشراف د. هبة القصبي
إعداد الطالبة : رماح خليل جوبان

Prepared by :Remah Khalil joban
PHD - 241000569

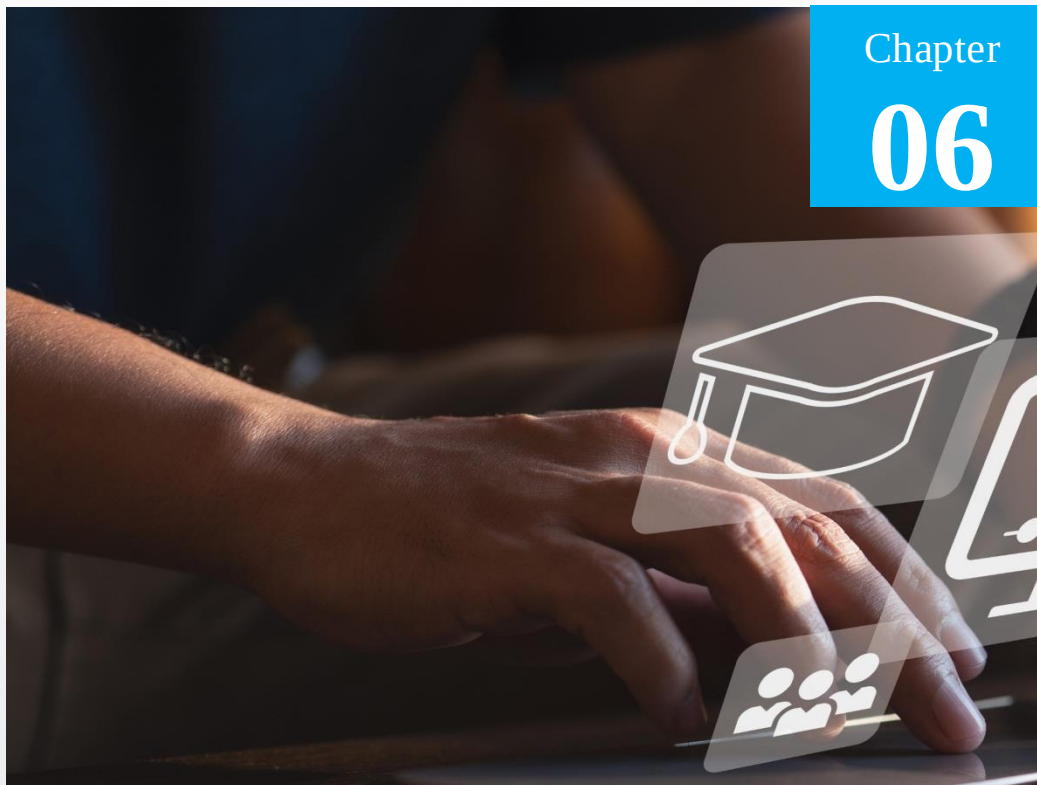


التكليف السادس

قراءة الدراسات السابقة والأدبيات بشكل
تفاعلي ومدى حدائتها وبيان أوجه الاتفاق
والاختلاف بينها بشكل يمكن من تقديم
مقترحات نظرية تؤدي لصياغة فروض علمية قابلة للاختبار

Chapter

06



تاريخ زيارة الموقع:
20-MAR-2025.

Doch: https://www.academia.edu/23197188/%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AB_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A?sm=b&rhid=31928569171

فهم المتطلب

المطلوب

دراسة الادبيات و الدراسات التي اعتمد عليها البحث (ومدى
حدائتها)

مناقشة محتوى كل دراسة بعمق.

بيان مواضع اتفاق واختلاف الدراسات.

ما الذي لم تتم دراسته؟ ماذا أضافت الدراسة للبحث؟

اقترح إطار نظري أو فكرة جديدة يمكن دراستها.

صياغة فروض علمية، بحيث يمكن اختبارها ببحث لاحق.

الخطوة

1. مراجعة الأدبيات

2. تحليل تفاعلي

3. مقارنة

4. تحديد فجوات

5. صياغة مقترحات نظرية

6. كتابة فروض علمية واضحة



تحليل العنوان والإشكالية

العنوان هو أول ما يواجه القارئ، ويُعد بمثابة البوصلة التي تُحدد اتجاهات الدراسة، وتُمهّد لتكوين انطباع أولي عن نوع المتغيرات المدروسة.

و بعد دراستنا للعنوان و متغيراته نجد

جاء عنوان البحث الصادر عام 2012 بصيغة عامة: "إدارة التراث العمراني"، دون أن يُحدّد النطاق الجغرافي للدراسة أو المنهج الإداري المعتمد. ورغم أن متن البحث ركّز بوضوح على المملكة العربية السعودية كمجال تطبيقي، إلا أن العنوان لم يُظهر ذلك، وهو ما يُعد خللاً في الاتساق بين العنوان والمضمون.

وعند تحليل العنوان من منظور علمي، نجد أنه تضمّن متغيرين أساسيين:

"الإدارة": متغير تابع ويشير إلى العمليات والإجراءات التنظيمية المعنية بالحفاظ على التراث.

"التراث العمراني": متغير مستقل..... ويمثل الظاهرة أو المجال الذي تُمارَس عليه الإدارة.

غير أن العنوان و إضافة لإغفاله البعد الجغرافي فقد أغفل متغيرات مهمة أخرى، مثل النهج الإداري، أو حتى الفاعلين (جهات حكومية، مجتمعية، خاصة)، مما أضعف من دقة العنوان كمدخل لتحديد الإشكالية العامة، والأسئلة البحثية، والمتغيرات ذات الصلة لاحقاً.

وقد كان من الأفضل صياغة العنوان بشكل يُكسبه دقة ووضوحاً، مثل:

"إدارة التراث العمراني في السعودية: أساليب مستدامة أو ممارسات حكومية".

ومنه نجد أن

عدم تحديد المتغيرات بدقة في العنوان انعكس على تركيبة الإطار النظري، وأثر على قدرة الباحث في بناء نموذج تحليلي متكامل يمكنه توليد فروض علمية قابلة للاختبار.

تحليل الدراسات السابقة والأدبيات

أدبيات البحث

أفرد الباحث قسمًا خاصًا في دراسته لاستعراض الأدبيات والبحوث السابقة ذات الصلة تحت عنوان " أدبيات البحث " إلا أن هذا الاستعراض جاء مقتضبًا في أغلبه، معتمدًا على ذكر اسم الباحث وسنة النشر وفي الغالب موجز لا يتعدى السطر الواحد، دون تحليل منهجي معمق. وقد أشار الباحث في بداية هذا القسم إلى ندرة الدراسات المحلية المتخصصة في إدارة التراث العمراني، مما يُعد مبررًا لجزئية القصور، لكنه لا يُغني عن التقييم النقدي العميق لها.

حدثة الأدبيات

فإن أغلب المراجع التي استند إليها الباحث تعود للفترة من أواخر التسعينات حتى أوائل الألفينات، مما يجعل الإطار النظري متوسط الحدثة وغير كافٍ لمواكبة التحولات المعاصرة في مجال إدارة التراث، خاصة في ظل التطور في مفاهيم الاستدامة، المشاركة المجتمعية، والتحول الرقمي في حفظ التراث العمراني. وقد شملت الأدبيات دراسات مثل:

- محمد النويصر: تناول البيئة والمناخ وعناصر التراث العمراني دون إيضاح التأثير أو الربط الواضح.
 - عبدالحكيم هارون ومحمد الحصين: تم تقديم وجهة نظرهما كمهندسين دون توضيح أدواتهم أو نتائجهم.
 - عبدالله العمر وجيفري كنج: ركّزا على النشر والتوثيق، دون ربط واضح بالإدارة.
 - مطابع وكالة الآثار والمتاحف: ركزت على الصيانة والترميم.
 - آل زلفة: قدم عرضًا لتراث مباني عسير كنموذج جغرافي.
 - دراسات حول العمارة الإسلامية والأنماط التقليدية (عبدالحكيم عبد الوهاب، محمد عبد الرحمن، وغيرهم).
- بالإضافة إلى ذلك، استشهد الباحث ببعض الوثائق الدولية كمصادر مكملّة، مثل:

دليل ICOMOS

• تقرير نيوزيلندا للتراث الثقافي (1992)

• دراسات Feilden (1998) و Van Dijken (2001).

ورغم التنوع الموضوعي في الأدبيات، إلا أن غياب التحليل المقارن بينها حال دون تكوين إطار نظري يدعم فرضيات البحث.

كما أن الاكتفاء بعرض موجز عن كل مرجع، دون التعمق في مناهج البحث أو نتائجها، أضعف القدرة على تحديد مواقع الاتفاق والاختلاف بينها، وبالتالي غاب الربط المنطقي الذي يسمح باشتقاق فروض علمية واضحة.

التقييم التفاعلي للدراسات السابقة:

عند تحليل الأدبيات بشكل أكثر تفاعلاً، كان من الممكن مقارنة هذه الدراسات وفق عدة مستويات، مثل: (المتغيرات المدروسة – الأطر النظرية – البيئات الجغرافية – أساليب الإدارة – المعوقات المشتركة – المنهجيات – النتائج).

هذا التحليل كان سيمكن الباحث من استخلاص أوجه الاتفاق والاختلاف، وتحديد ما يمكن الاستفادة منه فعلياً في بناء الإطار النظري.

و كمحاولة لتحديد مواقع الاختلاف و الاتفاق بناء على ما تطرق له الباحث من مراجعة الأدبيات و الدراسات السابقة:

• مواضع الاتفاق :

- اتفقت معظم الدراسات على أن البيئة والمناخ عنصران حاسمان في تشكيل خصائص التراث العمراني.
- كما أجمعت على أن غياب السياسات المتكاملة يمثل تحدياً رئيساً لإدارة التراث، خاصة في السياقات المحلية.
- مواضع الاختلاف
- تنوعت الدراسات بين من تطرق للإدارة كاستراتيجية و دور الحكومات ومن تطرق ل دور المجتمعات المحلية كشريك أساسي في حفظ التراث.
- اختلفت أيضاً مناهج المعالجة بين الطرح الثقافي والاجتماعي، والطرح الفني والتقني الذي يركز على الترميم المادي.

أولاً : نقد منهجي

كان من الأفضل أن يركز الباحث في التطرق بعمق لدراستين أو ثلاث على الأقل من تلك التي ذكرها، فيحللها وفق عناصرها الأساسية (الإشكالية، المنهج، النتائج)، ويقارنها بإشكاليته الخاصة، مما كان سيمنحه من بناء إطار نظري أكثر دقة وموثوقية، واشتقاق فروض علمية قابلة للاختبار.

ثانياً: فجوات في الأدبيات

أغلب الأدبيات التي استند إليها البحث ركزت غالباً على الجانب الفني للترميم، دون ربطه بالإدارة المؤسسية أو بالسياسات العامة. قديمة نسبياً (من التسعينات إلى أوائل الألفينات) مما أدى إلى غياب معالجة موضوعات حديثة مثل: الحفظ الرقمي للتراث.

إدارة التراث عبر تقنيات المعلومات (GIS، التوثيق ثلاثي الأبعاد...).

دور المجتمع المحلي والقطاع الخاص.

ثالثاً: فجوة بين النظرية والتطبيق

لم يقوم الباحث بالربط بين الرؤية النظرية حول التراث العمراني مع التطبيقات الميدانية أو نماذج إدارة معتمدة في مدن أو مشاريع تراثية سعودية.

كما وأننا لاحظنا غياب المقارنة بين التجارب المحلية والدولية، مما أضعف إمكانية بناء نموذج إداري مستدام ومتكيف مع الخصوصية المحلية وخاصة أن الاستدامة في التراث نهج عالمي .

خلاصة التحليل

يقودنا هذا التحليل إلى أن الدراسة لم تستثمر الفرصة في بناء تصور شامل لإدارة التراث العمراني، لا من حيث تأصيل المفهوم، ولا من حيث تقديم أدوات أو مؤشرات قياس أو نماذج قابلة للتطبيق.

مما قاد البحث لفجوات كان من الممكن أن تمثل مدخلاً لباحثين لاحقين، لتقديم مساهمات نوعية في صياغة نماذج أو أطر نظرية أكثر تكاملاً، تعزز من جدوى الإدارة الفعلية للتراث العمراني في السياق المحلي والإقليمي والعالمي .

مقترحات نظرية وفرضيات محتملة

انطلاقاً من التقييم التحليلي والتفاعلي للأدبيات، يمكن استنباط عدد من المقترحات النظرية التي تبرز بين الأبعاد الإدارية، البيئية، والاجتماعية التي حاول الباحث الإشارة لها باختصار وتستجيب لحاجات الواقع المحلي في المملكة العربية السعودية، والتي لم تُعالج بعمق في البحث أو في الأدبيات السابقة.

الفرضية الأولى :

تأثير البيئة المناخية على أولويات الترميم العمراني في مناطق المملكة المختلفة.
بحكم التنوع البيئي و المناخي في السعودية (مناطق ساحلية، جبلية، صحراوية) مما سيقود البحث ل اظهار الاختلاف في أولويات أساليب الترميم من منطقة لأخرى.
•تدخل هذه الفرضية ضمن إطار العلاقة بين العوامل الطبيعية والسياسات الإدارية، وتفتح المجال لاختبار أنماط الاستجابة المؤسسية لهذا التفاوت المناخي و تأثيرها في الاقتصاد و جعلها عامل أساسي لتعظيم منافع السياحة التراثية.

الفرضية الثانية :

تباين الرؤى الهندسية والأكاديمية يؤدي إلى تباين في ممارسات إدارة التراث العمراني في السعودية.
هذا الطرح يعالج الفجوة بين الممارسين التقنيين (مهندسين، مخططين) والأكاديميين أو الثقافيين (باحثين، مختصين بالتراث، مؤرخين) و رأس المال البشري (المجتمعات المحلية) وأنماط الإدارة المطلوبة للتفاعل معها و التي ستقدم لنا إمكانيات اختبار نوعية و مهمة في هذا الصدد مثل :
•دراسات حالة ميدانية في مناطق مختلفة من السعودية (مثل جدة التاريخية، العلا، نجران...).
•مقابلات واستبيانات مع مختصين من مجالات مختلفة (هندسة، تخطيط، تراث، ثقافة...).
•تحليل سياسات الترميم المعتمدة في الجهات الرسمية ومعرفة مدى مرونتها تجاه التباينات البيئية أو الفكرية.
•مدى النضج الفكري المؤسس لتمكين الكوادر البشرية من المجتمعات المحلية

اقتراح إطار نظري شامل لإدارة التراث العمراني

التراث ليس مجرد منتج ثقافي يمكن تسويقه، ولا هو مجرد مظهر عمراني يمكن ترميمه، بل هو حالة حضارية شاملة، تتقاطع فيها عوامل المكان، الإنسان، التشريع، والإدارة، وتؤثر جميعها في طريقة الحفاظ عليه، لذلك فإن التعامل مع التراث كموضوع بحثي أو إداري لا يمكن أن يتم من خلال بُعد واحد فقط، مثل التركيز على الاقتصاد التراثي أو أساليب الترميم الفني أو تأثير المناخ و البيئة، دون الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأخرى المؤثرة ويحتاج إلى أدوات تحليل مرنة تسمح بربط العناصر النظرية بالتطبيقات العملية.

التفاعل بين الأبعاد

يعمل هذا الإطار على إبراز أن أي خلل في أحد الأبعاد (مثل غياب التشريعات أو تهميش المجتمعات) يؤدي إلى ضعف المنظومة كاملة. وبالتالي، فإن الإدارة الفعالة للتراث العمراني تستوجب التنسيق بين المؤسسات، وتراعي خصائص المكان، وتُشرك المجتمع، وتُحسن استغلال الإمكانيات الاقتصادية، دون المساس بالقيمة الرمزية أو التاريخية للتراث. من خلال.....

1. صياغة مقدمة تُبرز أهمية الموضوع في علاقته بكل هذه الأبعاد، وتوضح أثر كل منها على واقع التراث العمراني واستدامته.
2. تحديد أهداف بحثية واضحة تتسق مع المتغيرات المفاهيمية في العنوان، وتنبتق منها أسئلة بحثية تسعى إلى فهم الروابط بين هذه الأبعاد لا تفكيكها.
3. بناء الإشكالية على أساس التفاعل بين الأبعاد، لا على تجزئتها، مع السعي لإيجاد حلول واقعية معتمدة على إطار منهجي مدروس وقابلة للتطبيق في السياق المحلي.

صياغة فروض علمية قابلة للاختبار

استنادًا إلى ما قمنا به من (تحليل نقدي للدراسات السابقة، تحديد الفجوات البحثية، ومن ثم بناء إطار نظري شامل يراعي تعددية أبعاد التراث العمراني، يمكن صياغة مجموعة من الفروض العلمية التي تمثل انطلاقة بحثيًا صالحًا للاختبار في دراسات ميدانية لاحقة.

1. تؤدي شمولية السياسات والتشريعات الوطنية إلى رفع كفاءة إدارة مواقع التراث العمراني.
2. تؤثر الخصائص المناخية والبيئية على تحديد أولويات الترميم وأساليبه في المناطق التراثية.
3. يسهم إدماج البعد الاقتصادي في مشاريع التراث العمراني في تعزيز وعي السكان بقيمته وزيادة دعمهم له، ورفع درجة الاستدامة والحماية للمواقع التراثية

كما أن هذه الفروض تمثل أساسًا يتطلب القيام بإجراءات ميدانية مستقبلية تعتمد على:

- المسوح الميدانية.
- المقابلات النخبوية.
- تحليل السياسات الحكومية.
- دراسات الحالة لمواقع تراثية في الموقع المستهدف.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

